

اقتصاد

مقال

"اجت الدولة" ... حلم كل مواطن

"اجت الدولة" تعني باللغة اللبنانية الدارجة "اجت كهربا الدولة"، قول ابتكره اللبناني في زمن الحرب في ثمانينات القرن الماضي، واستمر يردد على مدى سنوات التسعينات والالفية الثانية، ولا يزال مستمرا في ذلك خصوصا اليوم مع الشح غير المسبوق في التغذية التي لا تتعدى يوميا الساعتين او الثلاث ساعات.

عندما تهل ساعة التغذية من كهرباء الدولة، تضج المنازل باصوات التجهيزات الكهربائية، لانها فرصة كون تعرفتها لا تزال منخفضة، بهدف استعمالها ولو لمدي زمني قصير للاقتصاد في فاتورة المولد في الحي، التي باتت تسابق الاسعار العالمية للنفط، علما ان التغذية من المولد اصبحت ايضا مقننة للتوفير في استهلاك المازوت والتخفيف من عبء الفاتورة. بعد طول انتظار واخذ ورد، اقرت خطة الكهرباء لكن العبرة ليس في قرارها بل في تنفيذها، وهي ليست الاولى التي تطرح وتعلن ولم ينفذ منها الا المزيد من الهدر والتقنين والعتمة. كيف يمكن الحكومة التي دخلت في خضم اجواء الانتخابات النيابية تهيئا للانتخابات الرئاسية، ان تنطلق في تنفيذ هذه الخطة، علما ان الخطط الاخرى تعرضت للتجاذبات وتعطل تنفيذها.

استفاقت الحكومة متأخرة على هذه الخطة، اذ كان مفترضا بتها منذ تشكيلها، لأن العتمة كانت تمهدت واعمت عيون جميع المسؤولين فاصبحوا كالعيمان يحتاجون الى عصا بيضاء يفتشون بواسطتها عن مخارج لازمتهم عبر تأمين المازوت بأي وسيلة كانت وبأي سعر كان، فدخلوا في مفاوضات مع اصحاب الشركات واخضعوا البنك المركزي لاملاءات من في يدهم الحل والربط، لتأمين المازوت ليس لكهرباء الدولة، بل للمولدات الخاصة. لا بل سمحوا بادخال المازوت من بلدان اخرى عبر وسائل يعرفها الجميع، تهربت من دفع الرسوم المتوجبة للدولة. هذه الصورة العمياء منعت الحكومة من الاهتمام بوضع خطة قصيرة المدى تبعتها من سيطرة اصحاب المولدات وشركات المحروقات، وتسمح لها بأن تستعيد دورها في تأمين خدمة تدخل في صلب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية. الا انها التهمت بمشاريع تأمين الكهرباء عبر الربط السداسي والرباعي والثلاثي، وتوفير الغاز من مصر، يستفيد منها الاردن وسوريا في المرتبة الاولى ومن ثم لبنان. الوقاحة هنا، ان المال الذي سيدفع ثمنا للغاز والكهرباء من الاردن، هو من جيب الدولة اللبنانية. رغم ذلك استبشرنا خيرا، لكن يبدو ان هذا الخير لا يزال بعيد المنال، نظرا الى ارتباط وصول الكهرباء الى لبنان بقانون قيصر، في حين يبدو ان عوائق كثيرة لا تزال تحول دون تحقيق هذا "الحلم".

على الدولة ان تفتتح ولمرة اخيرة بأن الكهرباء هي عصب الحياة والمحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد، لذا يجب ان تلجأ الى اتخاذ قرار استثنائي سريع يقضي بانشاء محطات انتاج كهرباء مركزية في كل منطقة، وهذا امر يمكن تنفيذه، خصوصا وان لدى لبنان شركات كهرباء تنفذ محطات كهربائية في كل دول العالم، وتتمتع بسمعة جيدة جدا، فلماذا لا تكلف بمشروع وطني مهم جدا، ام ان المصالح والمنافع الخاصة والشخصية والعمولات هي لولب الحركة.

المواطن لا يريد شيئا من كل ما تقومون به، ولا يهتم بما تعلنونه عبر وسائل الاعلام، لانه كفر بكل وعودكم التي اوصلته الى عتمة حياتية ومعيشية ومالية. وهو يأمل فقط اليوم في ان يرى ضوءا يطل من خلف هذه العتمة تنير له سبل الخروج الى حياة افضل ولو في الحد الأدنى.

فهل من يستحي ويستجيب؟

عصام شلهوب

لمواكبة هذا الوضع. عقدنا اجتماعا برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي، ووضعت اليات من شأنها تسريع فتح الاعتمادات اللازمة، او من خلال التواصل المباشر مع دول العالم لمعرفة امكانيات الشراء من تلك الدول، وما هي كميات القمح التي يمكن الحصول عليها.

■ نحو 50% من اللبنانيين او اكثر يشعرون بالقلق من عدم قدرتهم على توفير غذائهم، فهل تنفذ الحكومة من خلال وزارة الزراعة خطة عاجلة لوقف زحف موجة فقدان الغذاء؟

□ الجميع يشعرون بالقلق، وكذلك يعيش اللبنانيون هذا القلق بازاء الازمة التي لن تقف تردداتها على المنطقة، بل تصل الى دول الاتحاد الاوروبي التي تتأثر في شكل مباشر. هذا الامر طبيعي، لأن الحروب تؤدي الى نتائج سلبية يتلقفها المواطن وتتأثر بها السلة الغذائية في شكل او في آخر. بدأنا في وزارة الزراعة منذ فترة، عقد اجتماعات يومية مع خبراء وجمعيات ومؤسسات تعنى بموضوع القمح، لتطوير الهامش الزراعي للقمح وتوسيعه من خلال تأصيل البذور والشراكة مع "ايكاردا" والمنظمات العالمية وغيرها. اثبتت الدراسات القدرة على التوسع، وان يكون لدينا منتج وطني من القمح الطري والصلب قد يغطي في السنوات القليلة المقبلة نسبة لا تقل عن 40% من حاجة الاستهلاك المحلي.

■ تنفذ وزارة الزراعة مع منظمة "الفاو" ومنظمات دولية اخرى مشاريع دعم للمزارعين، هل حقق هذا التعاون اهدافه؟ □ وضعت وزارة الزراعة استراتيجيا من اهدافها ان يصبح القطاع الزراعي منتجا، وان يكون لدينا اولا قدرة على تغطية السوق المحلية لحماية الاستهلاك المحلي، وثانيا القدرة على التصدير والمنافسة في الخارج. هذا الامر دونه عقبات كثيرة، منها فتح الاسواق التي اغلقت في وجهنا

وزير الزراعة: الحروب سلبية على الأمن الغذائي
ندفع ثمن 40 عاما من إهمال القطاع

تطبيقا لمفهوم الامن الغذائي، اي تأمين المواد الاساسية الغذائية لأي مجتمع في شكل مستدام، فان لبنان محكوم بادراج هذا المفهوم في سلة الاصلاحات الاقتصادية المرجوة والمأمولة منذ عقود، بمعنى ان ينتهج لبنان سياسة زراعية ترعى وتدعم، معنويا وماديا، مزارعي القمح والبقوليات في سهولهم



وزير الزراعة عباس الحاج حسن.

■ هل بات لبنان امام ازمة امن غذائي حقيقية، نتيجة الحرب الروسية - الأوكرانية وتأثيرها على صادرات الحبوب لاسيما منها القمح، بفعل الانهيار الاقتصادي الداخلي؟ □ لا شك في ان لهذه الحرب تأثيرا واضحا، وقد ارخت ثقلها على الاقتصاد العالمي وعموما وتصدير مادة القمح خصوصا. لكن لبنان يتعاطى مع هذا الملف انطلاقا من ارادته باستمرار تأمين هذا المنتج العالمي في شكل مستدام وضروري لاسباب كثيرة، لأن عدم التمكن من توفير هذا المنتج، سيأخذنا الى مكان بعيد جدا. الا ان الامور مختلفة كليا، هناك لجنة وزارية تعنى بالامن الغذائي وتجتمع دوريا واسبوعيا

نحن في حاجة ماسة
الى اعادة بناء الاهراءات

الغذائي؟ الجواب هو نعم، يعاني لبنان من ازمة، لكن الامور لم تصل بعد الى فقدان بعض المواد ولن نصل، اذ تعتبر هذه المواد من اساسيات العيش الكريم والغذاء الصحي للمواطن اللبناني.

اثبت القطاع الزراعي، المهمل والمتروك من اركان السلطة على مدى عقود، قدرته على تأمين المواد الاساسية للغذاء، من خلال تجارب ناجحة انتجت مادة القمح بجودة ونوعية لا تختلفان عما يستورد من الخارج، بل افضل منها.

الاعتبار الاهم لايلاء هذا القطاع الاهتمام والرعاية، هو الظروف التي خلقتها جائحة كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية حاليا، التي هددت الامن الغذائي في الدول غير المكتفية ذاتيا في الانتاج.

وزير الزراعة عباس الحاج حسن اكد لـ"الامن العام" "اننا نطمح لتكون لدينا قدرة على الانتاج تكفي الاستهلاك المحلي، سواء بالنسبة الى القمح او السكر او البقوليات". لكنه اعتبر ان هذا الامر "يتطلب صيرورة تاريخية قد تستغرق سنوات، لا لشيء الا لاننا ندفع اليوم ثمن 40 عاما من ممارسة الاهمال والقمع والقهر ضد المزارعين والقطاع الزراعي".

■ ما هو مفهوم الامن الغذائي، هل يطبقه لبنان؟

□ يؤشر مفهوم الامن الغذائي الى القدرة على توفير الغذاء لجميع المواطنين المقيمين في بلد، كما ونوعا، والايفاء بحاجات هؤلاء المواطنين في شكل مستدام من اجل حياة صحية وكرامة. لبنان ملتزم في شكل مطلق هذا الامر، لكن يبقى السؤال المطروح وهو الى اي مدى نعاني اليوم من ازمة اقتصادية تتأثر بها مباشرة السلة الغذائية والامن

اقتصاد



■ كيف تنظر الى المستقبل القريب وهل اصبح الجميع على قناعة بوجود انقاذ البلد مما يعانيه بعدما وصلت الامور الى حد السكن؟ □ لقد تولدت قناعة لدى الجميع بانقاذ الوطن. انها لحظة مفصلية في تاريخ لبنان، فحتى في ايام الحرب الماضية لم نشهد مثل هذه اللحظة. هناك ازمة اقتصادية صحية اجتماعية معيشية انمائية وزراعية حادة، نحن نؤمن باننا سنخرج منها وسيساعدنا الجميع. لذلك ادعو المعارضة والموالاة الى التعاون من اجل الخروج من هذه الازمة، كي نعيد لوطننا دوره الريادي والقيادي في المنطقة، فهذه الدولة الصغيرة هي كما قال قداسة البابا: لبنان اكبر من وطن، لبنان رسالة.

ع. ش

الاسواق في دول الجوار. لدينا عدو واحد هو العدو الاسرائيلي، اما بقية الدول فهي صديقة وشقيقة وقريبة وحليفة. لا شك بتاتا في هذا الاطار، ونعمل على تنشيط الاستيراد والتصدير من هذه الدول العربية والاوروبية واليهيها.

■ هل تطبق الروزنامة الزراعية ام ان الحبل على غاربه؟ □ الروزنامة الزراعية تطبق، ولولا تطبيقها مع الاردن ومصر والعراق لكنا وجدنا المنتجات الزراعية اللبنانية "على الارض"، او كانت السوق اللبنانية متخمة بالمنتجات العربية. نحن نشكر الاخوة العرب الذين التزموا تعهداتهم، ونحن ملتزمون مفاعيل الروزنامة لانها تؤسس لشراكة حقيقية وتبادل واضح بيننا وبين الدول العربية.

■ ماذا عن عمليات التصدير الزراعي الى الخارج خصوصا الى الدول العربية؟ □ لدينا بعض المشاكل مع عدد من الدول العربية وتحديدا مع المملكة العربية السعودية، لكننا محكومون بالعودة الى هذه الاسواق لأن العلاقات كانت ودية وكانت لها ايداء بيضاء على لبنان. لا بد من ان تعود الامور الى مجاريها، انها غيمة صيف وستعبر. اما في ما يخص فتح اسواق جديدة، فنحن منفتحون على كل

مع اقتناعي التام بأن وجودها هو عامل مساعد جدا في ضبط الاسعار. لكن ليس كعامل وحيد بل يحتاج الى تضافر جهود عدد من الهيئات والمسؤولين لوضع اطار للصورة الحقيقية التي تصل بنا الى منتج يكون في متناول كل مواطن باسعار اقل وبما يمنع الاحتكار.

■ تصدّر وزارة الزراعة عادة لائحة يومية باسعار الخضروات والفواكه واللحوم، لماذا توقفت عن ذلك وما هي التطلعات في المستقبل لوقف دابر الغلاء غير المبرر الا بشجع التجار؟ □ اللائحة التي كانت تصدر عن وزارة الزراعة مبنية على الاسعار التي تضعها وزارة الاقتصاد، وهو امر مطلوب وقد نص عليه القانون. التفاعل بين الوزارات واجب، والتنسيق ضروري بين الهيئات التي تواكب ضبط الاسعار على الارض. اما لماذا توقفت هذه اللوائح فلا جواب لدي،

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع وجود عنابر تخزين لدى مصلحة الابحاث العلمية الزراعية، هل يوجد سبب بعد لعدم استيراد لبنان لمادتي القمح والطحين؟ □ العنابر الموجودة في مصلحة الابحاث ستكون جزءا من الحل وليست الحل المستدام، اذ يمكن تخزين المواد فيها لمدة شهرين او ثلاثة. لذا يجب اعادة بناء العنابر والاهراءات للقمح، كتلك الموجودة في مرفأ بيروت. المطلوب اليوم بناء عنابر رديفة، لكن نحن في حاجة ماسة لاعادة بناء الاهراءات، ولا يستطيع لبنان ان يرسم استراتيجيا حقيقية مستدامة، الا من خلال انشاء البنى التحتية لاستدامة القطاع الانتاجي والاقتصادي العام.

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا يساعد على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟ □ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ وحاولت ايجاد اسواق جديدة مرادفة وليست بديلة، اضافة الى موضوع التتبع والارشاد الزراعي للحفاظ على جودة منتجاتنا الزراعية ونظافتها، سواء لحماية المواطنين او حماية المستهلكين في الاسواق الاخرى كالاتحاد الاوروبي والدول العربية. تاليا، حتم ذلك علينا، وجود استراتيجيا واضحة تعنى باستدامة المياه وتنشيط العمل التعاوني وتأصيل البذور، الحفاظ على الثروة الحيوانية وحمايتها من كل المعوقات، تنشيط قطاع الاسماك وهو قطاع واعد.

■ مع خطر انقطاع القمح والزيوت الا تعتقد ان لبنان بات يحتاج الى سياسة زراعية تؤسس لبنية زراعية اكثر استدامة اقله للمواد الغذائية الاساسية كالقمح والشمندر السكري وغيرها، من اجل التوقف عن الاستيراد الذي يهدر مليارات الدولارات؟ □ نحن نطمح الى ان يكون لدينا قدرة على الانتاج تكفي الاستهلاك المحلي، سواء بالنسبة الى القمح او السكر او البقوليات. لكن هذا الامر يتطلب صيرورة تاريخية قد تستغرق سنوات، لا لشيء الا لاننا ندفع اليوم ثمن 40 عاما من ممارسة الاهمال والقمع والقهر ضد المزارعين والقطاع الزراعي. كلما خف استيراد المواد الاساسية كلما يذهب بنا هذا الامر الى الاكتفاء الذاتي.

■ نحن نطمح ونتمنى، لكن لا يمكن تحقيق ذلك في المرحلة الحالية، لذا علينا زيادة المساحات المزروعة وتأمين الموارد المائية والطاقة المستدامة - الارشاد الحقيقي للمزارعين - وتمكين المرأة والشباب من خلال التعاونيات الزراعية. يجب علينا ايضا تنشيط الزراعات العطرية كالزعفران وهو منتج جيد جدا في لبنان، اضافة الى ذلك زراعة القنب الهندي الصناعي، وهو حتما سيغير كثيرا في الاقتصاد اللبناني في ضوء توقعات بأن يحقق مدخولا سنويا لا يقل عن مليار دولار للموسم الواحد.